



وسائل تمكين الشباب والمرأة في المناطق العراقية المتأثرة

بالنزاع بعد العام ٢٠١٤

وانعكاساتها على الاستقرار السياسي

م.م. محمد محي محمد م.م. زيرون سلمان محمد

كلية العلوم السياسية-جامعة (النهرين)

لاشك بان النزاعات بشكل عام وفي العراق بعد العام ٢٠١٤ بشكل خاص قد أهدرت الفرص المجدية للشباب والمرأة والتي تتيح عبرها المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في صوغ مساحات يعبرون من خلالها عن انفسهم، اذ لا تقوم الحروب والنزاعات بمدم المدارس والجسور فحسب، بل تؤدي الى تدمير رأس المال الاجتماعي بسبب تشريد السكان وتوسيع الإنقسامات الأثنية، في حين كانت النساء والشباب الاكثر تضرراً من جراء تلك النزاعات ، لخطورة دورهم في ادامة النزاعات تارة ، ووقوعهم كضحايا تارة اخرى. ومن هذا المنطلق بمقدور المجتمعات الخارجة من الصراعات أن تحيي ثمار السلام والاستقرار ببذها الاستثمارات المناسبة في تمكين الشباب والمرأة من خلال ايجاد وسائل تمكينيه على الصعد العلمية والاقتصادية والثقافية بغية إعادة ربطهم بالمنظومة المجتمعية وليكونوا منطلقاً نحو اعادة الاستقرار السياسي.

Abstract

There is no doubt that conflicts in general and in Iraq after 2014 in particular have wasted meaningful opportunities for youth and women through which they allow social, political and economic participation in shaping spaces through which to express themselves, as wars and conflicts do not only destroy schools and bridges, but rather destroy the head Social money through the displacement of the population and the expansion of ethnic divisions, while women and youth were most affected by these conflicts, due to the seriousness of their role in perpetuating the momentum of conflicts at times, and their occurrence as victims at other times. In this sense, societies affected by the conflict can reap the fruits of peace and stability by making appropriate investments in youth and women by finding enabling means at the scientific, economic and cultural levels in order to reconnect them to the societal system and to be a starting point towards the restoration of political stability.

الكلمات المفتاحية : الشباب - المرأة - التمكين - الوسائل - النزاع - الاستقرار السياسي



المقدمة

والسياسية بغية إعادة ربطهم بالمنظومة المجتمعية، وما توافره تلك الوسائل من عوامل ايجابية في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

اشكالية الدراسة: إشكالية الدراسة تدور حول قدرة وقابلية السلطة التنفيذية والتشريعية في النظام السياسي العراقي القائم على رسم واعداد وتنفيذ وسائل علمية ومدروسة لتمكين الشباب والمرأة في المناطق العراقية المتأثرة بالتزاع بغية تحقيق الإستقرار السياسي، وبناءً عليه فإنَّ إشكالية الدراسة تحاول الإجابة على الأسئلة الآتية:

١_ ما هو التمكين وانواعه واهدافه؟

٢_ ما هو التزاع واسبابه؟

٣_ ما هو الاستقرار السياسي وابعاده؟

٤_ ما هي التحديات التي تواجه تمكين المرأة والشباب في المناطق العراقية ما بعد التزاع في عام ٢٠١٤؟

٥_ ماهي وسائل تمكين الشباب والمرأة في المناطق العراقية لمرحلة ما بعد التزاع في عام ٢٠١٤؟

فرضية الدراسة: فرضية الدراسة تنطلق من إن تمكين الشباب والمرأة في المناطق العراقية المتأثرة بالتزاع بعد عام ٢٠١٤ يعتمد بالدرجة الاساس على قدرة المؤسسات التنفيذية والتشريعية في النظام السياسي القائم ودرجة قابليتهم على تعبئة الموارد والإمكانات، وذلك من خلال إحتواء التحديات على الصعد كافة عبر وسائل تمكينيه لخدمة تلك الشرائح وصولاً إلى تحقيق الإستقرار السياسي المطلوب.

اتسمت مدة ما بعد عام ١٩٩٠ من القرن المنصرم ، بزيادة عدد النزاعات الداخلية لا سيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، الامر الذي تسبب بوفاة اعداد كبيرة من المدنيين، وتهجير اعداد اخرى منهم، إذ لم تعد تجري الحروب في ساحات الحروب والمعارك فحسب، وإنما يستعر أوتونها داخل المحافظات والمدن والقرى على أيدي قوات غير محترفة اغلب الاحيان، ولا أدل على ذلك ما حدث في العراق في عام ٢٠١٤ واجتياح التنظيمات الارهابية لمناطق واسعة من البلاد، الامر الذي خلف دماراً للرأس المال البشري والمادي، في حين اضحت النساء والشباب الفئة الأكثر تضرراً من جراء تلك النزاعات، لخطورة دورهم في ادامة زخم النزاعات تارة ، ووقوعهم كضحايا تارة اخرى.

ومن هذا المنطلق، تتطلب مرحلة ما بعد تحرير الاراضي العراقية من هيمنة التنظيمات الإرهابية رسم وتنفيذ وسائل تمكينيه وإعادة دمج الشباب والنساء لاسيما في المناطق العراقية المتأثرة بالتزاع بعد عام ٢٠١٤ في العملية التنموية الشاملة ، لتفعيل دورهم في المشاركة المجتمعية، ولما توافره تلك الوسائل من عوامل ايجابية لتحقيق الاستقرار السياسي وديمومة عملية بناء السلام، بغية الانتقال من تأكيد دور الشباب والنساء كفاعل، وليس مجرد ضحايا لهذه النزاعات.

اهمية الدراسة: ان أهمية الدراسة تكمن من الحاجة الضرورية لإيجاد وسائل علمية ومدروسة لتمكين الشباب والمرأة في المناطق العراقية المحررة بعد إنتكاسة عام ٢٠١٤ وعلى الصعد الاقتصادية والثقافية



وقدرة كما في الآية الكريمة { إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا }^(٢)، وقد حظي مفهوم التمكين باهتمام العديد من الباحثين على الرغم من حداثة من الناحية الإجرائية والاصطلاحية، اذ عرف التمكين (empowerment) خلال ما جاء في تقرير البنك الدولي بأنه (وسائل تعمل على توسيع قدرات الافراد والمؤسسات بُغية المشاركة والتأثير بصنع السياسات العامة للمؤسسة التي تتحكم في حياتهم)^(٣). واهتمت ادبيات التنمية البشرية بالتمكين كمفهوم واهمية، اذ عرفته (بعملية تعزيز القدرات والارتقاء بواقع الانسان رجالاً ام نساءً لمعرفة حقوقهم وواجباتهم)، والعمل على توفير الوسائل الثقافية والمادية والتعليمية لتمكينهم بُغية المشاركة في اتخاذ القرار المتصلة بحياتهم^(٤)، وعليه يمكن تعريف التمكين بأنه فلسفة عمل واستراتيجية قائمة على التحول من العمل التقليدي الى عمل ممكن عبر اطلاق الطاقات والمؤهلات للأفراد ومشاورتهم في اتخاذ القرارات، ما يعزز من قدراتهم الابداعية في الأعمال المناطة بهم او في انتشال واقفهم نحو واقع افضل.

ثانياً_ انواع التمكين:

يستخدم التمكين في مجالات عدة ومنها في التنظيم والادارة والتمكين النفسي والاجتماعي والاقتصادي والتي سنتطرق لأبرز أنواعه، وكما يأتي:

١_ التمكين التنظيمي: تُعد وسائل التمكين التنظيمي احد العوامل الرئيسة في تطوير قدرة المؤسسات والهيئات على مواجهة الازمات التي تعترضها عبر تحسين قدرة العاملين وزيادة فاعليتهم ومنحهم الحرية الكاملة باستخدام الطريقة المناسبة التي يرونها لأداء

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بغية وصف المشكلة موضوعة البحث ولغرض تحديد واقعها وتحدياتها وصولاً إلى النتائج المرجوة والمتوخاة.

هيكلية الدراسة: تتكون الدراسة من مقدمة وثلاثة مباحث فضلاً عن خاتمة واستنتاجات ، اذ تطرقنا في المبحث الاول الى (دراسة مفاهيمية للتمكين والتزاع والاستقرار)، اما في المبحث الثاني فتم تخصيصه لدراسة (تحديات النهوض بواقع الشباب والمرأة في المناطق العراقية المتأثرة بالتزاع ما بعد العام ٢٠١٤)، وتطرقنا في المبحث الثالث الى (وسائل تمكين الشباب والمرأة في المناطق العراقية المتأثرة بالتزاع بعد العام ٢٠١٤).

المبحث الاول: دراسة مفاهيمية للتمكين والتزاع والاستقرار

تقتضي ضرورات البحث العلمي عند معالجة اية مشكلة معينة، لا سيما في الدراسات الاجتماعية للتطرق الى المفاهيم والمصطلحات بغية تفسير مشكلة موضوعة البحث، وعليه سنتناول في هذا المبحث الى أهم تعاريف التمكين واهدافه وانواعه ، فضلاً عن المصطلحات المرتبطة بالتزاع والاستقرار وكما يأتي:

أولاً_ التمكين لغوياً واصطلاحاً:

يرجع التمكين لغوياً الى الفعل (مَكَّنَ، يَمَكِّنُ ، مَكْنَةً) فهو مَكِينٌ والجمع : مَكْنَاء ، اذ يقال (مَكْنُ الرَّجُلُ عند النَّاسِ) اي بمعنى صارَ ذَا مَنْزِلَةٍ وَرَفْعَةٍ وَشَأْنٍ ، وجاء التمكين من المصدر (مَكَّنَ) ويقال سعى إِلَى تَمَكُّنِهِ مِنَ النَّجَاحِ اي بمعنى جَعَلَهُ مُتَمَكِّنًا مِنَ النَّجَاحِ^(١)، ويعني التقوية او التعزيز، كما جاء لفظ التمكين في القرآن الكريم بمعنى مَكَّنَ له في الشَّيْءِ اي جعل له عليه سلطاناً



التمكين النفسي من الوصول الى النتائج المتوخاة من عدمه يتوقف على عوامل رئيسة واهمها^(٨):

أ_ مقدار حرية التصرف الممنوحة للأفراد في اداء اعمالهم ازاء القضايا المهمة.

ب_ توزيع المهام بطريقة واضحة بين افراد المؤسسة، ووجود تضارب او اتفاق حول الأطر الاستراتيجية للمؤسسة.

ج_ مقدار القوة في إتخاذ القرار وتحمل المسؤولية ازاء ادوار كل فرد في المؤسسة.

د_ البعد الثقافي للأفراد بوعيهم في التمكين وحرية التصرف.

٣_ التمكين الاقتصادي والاجتماعي: ويقصد به الى جميع الممارسات والاجراءات التي من المفترض تؤدي تعزيز قدرات الافراد المادية وغير المادية عبر ايجاد الظروف المناسبة التي من شأنها أن تسهم في خلق الدخل والثروة في رأس المال الاجتماعي والاقتصادي، ومن ثم انعكاسها ذلك الايجابية على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع بوصفهم شركاء مع الآخرين، ومنحهم فرصة متكافئة في العملية التنموية^(٩). كما يعرف بأنه (انتشال الافراد من العمل متدني الاجر الى مستوى افضل)، وبأنه تعزيز المشاركة الفاعلة في صنع القرار عبر اتساع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها ، فالمشاركة الفاعلة تستلزم تنمية افراد المجتمع (شباب ، المرأة) وتطوير قدراتها التي تمكنهم من احداث التغييرات في مجتمعاتهم والتي تتحقق عبر وسائل اهمها المعرفة والثقة بالنفس والقدرة على العمل، ويتوقف نجاح مهمة التمكين الاقتصادي من عدمه الى بعدين هما^(١٠):

عملهم دون تدخل، بشرط ان يرافقه توافر الموارد الاقتصادية والبشرية التي تحقق لهم النجاح في ادايتهم للتغلب على الازمات التي تصادفها، اذ تم تعريف التمكين التنظيمي بعدة تعاريف ومنها، اكتساب القوة اللازمة لاتخاذ القرارات ووضع الخطط والخبرة الموجودة لدى الافراد في تحسين اداء المنظمة برمتها، وكذلك منح الموظفين السلطة التقديرية على اتخاذ القرارات لحل المشكلات المستعجلة بطريقة مباشرة دون الرجوع للمركز^(٥). ولنجاح التمكين التنظيمي طرح الباحثين متطلبات رئيسة واهمها^(٦):

أ_ ثقة المدراء بموظفيهم عبر اطلاعهم على المعلومات المتاحة لتطوير مهارات عن التعامل مع الازمات
ب_ وضوح الرؤية والاهداف العليا للمؤسسة
ج_ التدريب المستمر لتنمية مهارات الافراد واكتساب مهارات متجددة

د_ المكافآت لتشجيعهم على بذل الجهود القصوى لكن كنتيجة للتمييز في اعماهم وليس كغاية.

٢_ التمكين النفسي: يعرف التمكين النفسي بأنه عملية تقود الى تعزيز الشعور بالكفاية الذاتية للفرد بغية القيام بأعماله من دون انتظار التعليمات لكونه يعمل ضمن مجال الكفاية والمعرفة ويشترط بالتمكين النفسي ادراك الفرد لقيمة العمل الذي يقوم به، والمهارة العالية ، القدرة على السيطرة ، تحمله المسؤولية. وتأتي اهمية التمكين النفسي لتوافره على مستويات عليا من الحرية للأفراد بالتصرف واتخاذ قرارات ذات استجابة سريعة ، مما ينعكس على تحسين الاداء فضلاً عما يسهم في زيادة تماسكهم وتفاعلهم، وقدرتهم على مواجهة الازمات والاضطرابات المتسارعة^(٧) . ولنجاح



التراع بتفاعل قائم على اللا تعايش بين اكثر من فاعل، وحالة من عدم التطابق في المصالح، وفي الغالب فان مصادر النزاعات قد تكون مادية مثل (الموارد الطبيعية، الموقع الجغرافي)، أو قد تكون عوامل غير مادية مثل (الإيديولوجية، الهوية)، اذ تدخل (الأفراد والجماعات والدول) في حالات متعددة من النزاعات بُغية الحفاظ على إستقرارها، أو للقضاء على المخاطر المحدقة بها^(١٢). وهنالك نوعين من النزاعات^(١٣) على حد وصف أساتذة العلاقات الدولية وأهمهم هولستي (Holsti) وكما يأتي^(١٤):

١_ النزاعات الدولية والتي تشمل نزاعات حول الأرض (الكيان السياسي)، نزاعات تشكيل الدول الجديدة، نزاعات ذات طابع اقتصادي دولي، نزاعات أيديولوجية، نزاعات العرق والهوية. الخ.

٢_ النزاعات غير الدولية والتي تشمل نزاعات الاستقلال (انفصال وحدات سياسية داخل الدولة)، نزاعات حركات التحرير المسلحة، النزاعات الاهلية لأهداف أيديولوجية ومذهبية او قومية، وفي كل الاحول فان مراحل تطور النزاع تتمثل بالآتي^(١٤):

١_ مرحلة قبيل النزاع: وهي المرحلة التي تشعر بها اطراف النزاعات بنوع من الاختلافات والتشاحنات من دون التحليل العميق للموقف لتبدأ بعد ذلك مدة سوء الفهم بينهم .

٢_ مرحلة النزاع المكشوف: تبدأ هذه المرحلة بفقدان الاتصال بين الاطراف وتخليهم عن قواعد السلوك السليم وفي الغالب يتبعه اللجوء للقوة وبدء النزاع وتصعيده.

أ_ النجاح من رفع قدرات الافراد الاقتصادية والاجتماعية بكافة الوسائل المتاحة.

ب_ ضرورة منح الفرص على قدر المساواة لأفراد المجتمع من المشاركة في صنع القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٤_ التمكين السياسي: يقصد بالتمكين السياسي تبني سياسات وإجراءات ذات طابع قانوني تهدف الى إلغاء أشكال عدم المساواة للأفراد في استثمار واستعمال موارد المجتمع الاقتصادية، فضلاً عن تفعيل المشاركة السياسية، وليس بالضرورة المشاركة في انظمة الحكم القائمة فحسب، وإنما العمل الدؤوب والمستمر من أجل تحديثها واستبدال بعضها بنظم جديدة تفسح المجال لأفراد المجتمع جميعهم من المشاركة في إدارة البلاد . ومن اجل نجاح التمكين السياسي يستلزم ما يأتي^(١١):

أ_ تبني الديمقراطية كآلية لممارسة السلطة بغية تمكين افراد المجتمع من التأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم.

ب_ الحرية الاقتصادية لتقليص القواعد القانونية المبالغ فيها، والتي من شأنها إعاقة نشاطهم الاقتصادي.

ج_ سلطة لامركزية تُمكن افراد المجتمع من المشاركة في إدارة شؤونهم الوطنية والمحلية

د_ مشاركة حقيقية للجميع في الحياة السياسية لاسيما في المؤسسات غير الحكومية، والتي تمتلك التأثير في رسم وصنع السياسات والقرارات وتنفيذ الخطط التنموية الشاملة.

ثالثاً_ النزاع (انواعه ، مراحل له):

إنّ مفهوم النزاع أُشتق من الكلمة الإنكليزية (conflict) والتي تعني (نزاعات مسلحة ، نزاعات حدودية، صراع ونزاع الحضارات والثقافات)، ويعرف



دعماً لشرعيته وفاعليته^(١٦) ، وعليه فإن الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي يستند ابعاد رئيسية، وهي كما يأتي^(١٧):

١_ قدرة وفاعلية المؤسسات الرسمية (السياسية) : ويتعلق ذلك بقدرة الانظمة السياسية على تحقيق التوازن بين المطالب والتحديات من جهة، وبين مخرجات العملية السياسية (قرارات ، ممارسات) من جهة اخرى .

٢_ شرعية النظام السياسي: تستند الشرعية على قدرة تحقيق الرضا والقبول الشعبي من عدمه تجاه النظام السياسي الحاكم ومؤسساته.

٣_ السلوك السياسي: يرتبط السلوك بالأساس بنسبة غياب مظاهر استخدام وسائل العنف الشرعية، فضلاً عن معايير تطبيق سيادة القانون دون تمييز بين افراد المجتمع.

المبحث الثاني: تحديات النهوض بواقع الشباب والمرأة في المناطق العراقية المتأثرة بالتزاع ما بعد العام ٢٠١٤

لا شك ان تمكين الشباب والمرأة في مناطق ما بعد التزاع بشكل عام والمناطق العراقية المتأثرة بالتزاع ما بعد عام ٢٠١٤ بشكل خاص يواجه تحديات عدة بسبب استمرار حالات التشطي المجتمعي ، ناهيك عن هشاشة الاستقرار الامني وعوامل اخرى تؤثر بمجملها على الاستقرار السياسي وبشكل سلبياً على المجتمعات جميعها ، لذلك سنتطرق لتحديات الشباب والمرأة كما يأتي:

٣_ مرحلة ختام التزاع المكشوف: تبدأ هذه المرحلة بذروة التزاع بين الاطراف ، وتكون نهاية التزاع المكشوف عبر طرق عدة ومنها الانتصار الساحق لاحد الطرفين أو عقد اتفاقية او الوساطات الدبلوماسية.

٤_ مرحلة ما بعد التزاع: تتمثل بالسعي لإنعاش المجتمعات المتأثرة بالتزاع بما فيها تحقيق العدالة الإنتقالية وتشمل بالعادة اجراءات تتمثل بتحديث وتنمية القطاعات الحكومية، من خلال ممارسة الحكم الرشيد وتشجيع المبادرات الإنمائية لإزالة آثار التزاع وعودة الحياة مرة أخرى، وعليه فإن مرحلة ما بعد التزاع تُمثل في الغالب حالات ما بعد الحروب والتزاعات دولية كانت ام غير دولية، عبر (معاهدة سلام، او تحقيق النصر، مفاوضات)، وما يترتب على التزاع من آثار سلبية كزهق الأرواح وإستنزاف رأس المال الاجتماعي والمالي وإنعكاسات ذلك على الإستقرار السياسي.

رابعاً_ الاستقرار السياسي:

يتألف مصطلح الاستقرار السياسي من كلمتين وهما (الاستقرار) وصفته (السياسي)، فكلمة استقرار في اللغة العربية جاءت من (استقر ، يستقر) وقد يأتي استقرار الرجل بالمكان أي ثبت فيه، كما وقد ورد لفظ (الاستقرار) في القرآن الكريم بمعنى الثبات والسكون في اكثر من موضع كما في قوله تعالى ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مَسْكَنٌ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾^(١٥) أي بمعنى مسكن وقرار، و يتمثل الاستقرار السياسي بقدرة الانظمة السياسية من توظيف مؤسساتها الرسمية وتنظيم غير الرسمية بغية العمل على جملة تغيرات لتعزيز شرعية الانجاز تجاه توقعات وتوجهات مواطنيها لاحتواء اسباب التزاعات من دون استخدام وسائل العنف الشرعية الا في اضيق نطاق



أولاً- تحديات النهوض بواقع الشباب في مناطق ما بعد النزاع:

لا جرم بان الانقسامات العميقة والنزاعات العنيفة تعطل المساعي لتمكين الشباب في مراحل النزاع وما بعدها، وتلك المعطلات تؤثر سلباً في المجتمعات، اذ تُجرد النزاعات البلدان من خيارات عدة ومنها التخطيط للمستقل الافضل او تحقيق الامن المستدام، مما يصعب او يجعل تحديات الاستقرار السياسي ذات مديات طويلة الامد، ناهيك عما تنتجه من صعوبات إقتصادية وتدمير للبنى التحتية.

ترافق ذلك كله مع موجات نزوح خارجية وداخلية للشباب، اذ وصلت نسبة ٥٨% من اللاجئين في دول العالم هم من فئة الشباب ولاسيما في مناطق النزاع المسلحة، فقد تشرد خلال شهر حزيران من عام ٢٠١٤ اكثر من نصف مليون شاب في المناطق العراقية التي شهدت احتلال التنظيمات الارهابية، كما دفعت النزاعات بتخصيص موارد البلاد نحو الانفاق العسكري والتي تمثل فرصاً ضائعة للاستثمار في رأس المال البشري والاقتصادي، ناهيك عن ضياع الفرص المعرفية (تربوية، تعليمية) لأغلب الشباب في مناطق النزاع^(١٨).

وبناء على تلك النتائج تم "استغلال" الشباب كقوة مفاهيمية في خطاب النزاع، يُنظر إليهم على أنهم "أشخاص" يحتمل أن يكونوا خطرين، وغالباً ما يعتبرهم النهج السياسي "مشكلة"، لاسيما الشباب الذكور في الفئة العمرية ١٦-٣٠ سنة والذي من الممكن ان يدبوا زخم النزاعات في ظل مشاعر السخط من تدهور اوضاع والتي انتجت ما يسمى (الشباب المعرض للخطر)، الامر الذي جعل الشباب في مناطق النزاع لا

سيما في العراق يتأرجح بين طرفي "الطفولة" و "الشيطنة"، اذ ينظر لهم كضعفاء وعاجزون ويحتاجون إلى الحماية من جهة، او أن يكونوا خطرين وعنيفين وغير مباينين من جهة اخرى^(١٩).

وفي هذه الصدد، برزت تحديات عديدة أمام هذا الواقع المتأزم للشباب في مناطق النزاع لا سيما في العراق بعد العام ٢٠١٤ من النهوض بواقعهم وبغية إعادة ربطهم بالمنظومة المجتمعية وليكونوا ضمن معطيات ديمومة الاستقرار، وبرزت تلك التحديات ما يأتي^(٢٠):

١- استمرار تردي مناخ الاستقرار الامني في ظل المخاوف من المستقبل المجهول والذي ترافق مع ضعف سلطة القانون واستمرار حالات المكاتب العسكرية خارج اطار الدولة.

٢- استمرار حالات التشطي الاجتماعي وضعف التماسك المجتمعي في ظل هيمنة القوانين الموازية (اعراف اجتماعية، اعراف عشائرية).

٣- تفشي ظاهرة البطالة وارتفاع معدلات الفقر لا سيما في صفوف الشباب العائدين من مخيمات النزوح رافقه عدم الالتزام او التلكؤ بتنفيذ السياسات والخطط التنموية بغية إعادة اعمار المناطق المحررة من قبضة الارهاب لإفتقارها البيئة المناسبة.

٤- لا تزال معدلات الرغبة بالهجرة الى الخارج مرتفعة بسبب انسداد أفاق الحلول المستقبلية امام الشباب داخل البلد ترافق ذلك مع ضعف الشعور بالمسؤولية والمواطنة بسبب اتساع الفجوة بين المجتمع والسياسات الحكومية فيما يخص الانجاز.

٥- اتساع الفجوة بين مخارج التعليم ومتطلبات سوق العمل مما جعل سوق العمل غير متجانس في ظل



غالباً ما تشكل تحدياً كبيراً أمام المرأة في مناطق ما بعد النزاع، يرافقه تحديات أمنية أخرى كالقتل العشي بالصدفة، والاعتداءات من قبل الجهات المسلحة داخلياً التي تتخذ من بعض المعايير الخلقية والدينية ذريعة لقتل وتعنيف النساء والاعتداء عليهن^(٢١).

وعلى صعيد العراق، لا يزال المجتمع تحكمه مجموعة من القيود المتمثلة بالتقاليد والأعراف التي توارثها المجتمع عبر أجيال أدت ادوار في تكوين هويته ولا سيما في تحديد طبيعة العلاقة بين الذكور والنساء، والذي أفرز تمايزاً بين الجنسين، وأنتجت مجتمعاً ذكورياً، ثم جاءت مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ حاملة تحديات جديدة، وبالرغم من سعي النظام الديموقراطي الجديد من رفع مستوى تمثيلها وتبني نظام (الكوتا)، الى ان حل أغلب مؤسسات الدولة، أثرت على ضعف أليات الضبط الاجتماعي الرسمية وتلك انتجت مجتمعاً أقل انضباطاً وأشد عنفاً، مما جعل المرأة العراقية ضحية لشتى أنواع الانتهاكات ليتداخل العنف الاجتماعي بعد مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ مع العنف الموروث^(٢٢).

في حين تعرضت المرأة بعد عام ٢٠١٤ لا سيما في المناطق العراقية التي شهدت النزاعات بسبب احتلال التنظيمات الارهابية لها، بالإضافة إلى المعاناة من جراء الدمار التي هي من أهم معالم الحروب والنزاعات بشكل عام الى شتى انواع التعذيب وعمليات عنف ومتاجرة بالبشر كما أجبرت المرأة غالباً لترك الدراسة والعمل والتزويج المبكر من نفس أبناء طائفتها غالباً، ترافق ذلك من تحديات موجات النزوح الداخلي والخارجي بسبب الحروب والنزاعات^(٢٣).

عدم الاهتمام بنوعية التعليم مع استمرار تلك الأعمار المؤسسات التربوية والتعليمية في مناطق ما بعد النزاع ، وارتفاع حالات التسرب من المدارس لاسيما المتوسطة والاعدادية.

٦- شهد المجتمع العراقي مخاطر جديدة تتمثل بارتفاع مخاطر الأمن غير التقليدي ومنها ازدياد تعاطي المخدرات والاتجار بالبشر وعملية غسيل اموال ترافق مع ضعف الاجراءات فيما يخص التصدي للفساد، ناهيك عن البيروقراطية المعقدة في استكمال المعاملات.

٧- ضعف المشاركة الشعبية في المشاركة برسم القرارات او في التمثيل النيابي في ظل عدم اجراء انتخابات مجالس المحافظات او الاقضية، بسبب الشعور بعدم الجدوى من العملية السياسية، الامر الذي ادى الى افتقار تلك المناطق لمثليهم الحقيقيين في الهيئات التشريعية او التنفيذية.

ثانياً- تحديات النهوض بواقع المرأة في مناطق ما بعد النزاع:

تستغنى المرأة او يهمل دورها غالباً في المشاركة بالإجراءات او السياسات المنعشة للمجتمعات لمرحلة ما بعد النزاعات ونتيجة لذلك، فإن المرأة غير قادرة على تقديم احتياجاتها عند وضع جدول أعمال رسم السياسات العامة بعد النزاع ، إذ تتركز معظم عمليات بناء السلام على إنهاء النزاعات ولكنها لا تعترف بالأشكال المختلفة للعنف جراء النزاعات التي تعاني منها النساء تاركة أشكال العنف او ترسبها في مكائها، الامر الذي يؤدي الى الإخفاق في معالجة الشواغل المجتمعية لأكثر من نصف السكان، وعلى هذا النحو، فإن الاجراءات الرامية لإعادة الاستقرار ما بعد النزاعات



٧_ هشاشة الأوضاع الصحية في مناطق النزاع لاسيما المراكز الصحية الخاصة بالإنجاب والكشف المبكر عن الأمراض بسبب عدم التلکؤ في إعادة أعمار العديد من المؤسسات الصحية ، وافتقار المناطق الريفية للمؤسسات الصحية الجيدة ونقص في الملاكات الطبية النسوية.

٨_ ضعف البناء المعرفي للمرأة العراقية بسبب القوالب النمطية المجتمعية والنقص في المؤسسات التربوية والتعليمية او عدم إعادة أعمار ما تم تدميره بسبب النزاعات ، ناهيك عن ارتفاع نسب تسرب الفتيات في المدارس ، وامام هذا الواقع المتأزم للشباب والمرأة في المناطق العراقية المتأثرة بالنزاع بعد العام ٢٠١٤ والتحديات من جراء النزاعات ، ينبغي العمل على آليات او وسائل تمكينه وعلى الصعد كافة لمعالجة اثار تلك النزاعات وهذه ما سنتناوله في المحور الآتي.

المبحث الثالث: وسائل تمكين الشباب والمرأة في المناطق العراقية المتأثرة بالنزاع بعد العام ٢٠١٤

لا شك بان النزاعات في العراق بعد العام ٢٠١٤ قد أهدرت الفرص المجدية للشباب والمرأة والتي تتيح عبرها المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في صوغ مساحات يعبرون من خلالها عن انفسهم، ومن هذا المنطلق بمقدور المجتمعات التي تأثرت بالنزاع أن تحني ثمار السلام والاستقرار ببذها مزيداً من الاستثمارات في تمكين الشباب والمرأة عبر ايجاد سياسات ناجعة على المستويات المختلفة^(٦)، لذلك ينبغي العمل على ايجاد وسائل لتمكين الشباب والمرأة في المناطق العراقية المتأثرة بالنزاع بعد العام ٢٠١٤ وعلى كافة المستويات، لما توفره تلك الوسائل من عوامل

وقاد واقع المرأة العراقية في مناطق التي شهدت نزاعات في عام ٢٠١٤ الى عوامل رئيسة تعد من ابرز التحديات تمكين المرأة في مرحلة ما بعد النزاع وكما يأتي^(٢٤):

١_ إرتفاع عدد الأرامل بسبب الحروب والنزاعات، يقابله إرتفاع نسبة العنوسة، بسبب تدهور الأوضاع الإقتصادية وصعوبة الحصول على فرص عمل، وارتفاع حالات الطلاق واليتم.

٢_ التأثير الصارخ لبعض رجال الدين والمؤسسات الدينية في بعض المناطق بغية تحقيق اهداف أهمها تعميق الفجوة بين النساء والرجال او لإدامة زخم النزاع عبرها.

٣_ تراجع دور المرأة عن المشاركة في الحياة الوظيفية والخدمة العامة وخاصة في المناطق الريفية، ومن ثم تبعيتها للرجل في الغالب، وارتفاع معدلات الزواج المبكر والقاصرات في تلك المناطق.

٤_ تراجع دور المرأة في الحياة الاجتماعية وفي التأثير الإيجابي على المجتمع لاسيما مشاركتها الأندية الفكرية والمحافل الثقافية والاجتماعية، وتشير العديد من الإحصائيات إلى تنامي الأمية في صفوف المرأة العراقية الريفية إلى ٩٨ ٪ من مجموع النساء.

٥_ ضعف الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني المختصة بشؤون المرأة وضعف دورهم التوعوي فيما يخص برامج الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة.

٦_ استمرار تدني نسبة مشاركة المرأة العراقية في القطاع الخاص بسبب هيمنة التقاليد وعدم تفعيل قوانين العمل العراقية الخاصة بالحفاظ على حقوق المرأة العاملة.



إيجابية في تحقيق الاستقرار السياسي، والتي من الممكن ان تتضمن ما يأتي:

أولاً- وسائل تمكين الشباب في مناطق ما بعد النزاع:

ان تمكين الشباب في مرحلة ما بعد النزاع يتمثل بالعمليات والاجراءات الرامية لرفع قدرات ومهارات الشباب وإتاحة الفرصة لهم بشكل عادل دون تمييز أن يُوظفوا هذه القدرات بما يُحقّق لهم الارتقاء بواقعهم في مجالات الحياة المختلفة، فضلاً عن تفعيل مشاركتهم في صنع القرارات التنموية المُحسّنة لجودة مساهمتهم في الحياة العامة عبر وسائل تمكينيه وأهمها:

١- وسائل تمكين الشباب العلمية والمعرفية، وأهمها^(٢٥):
أ- إعادة اعمار المؤسسات التعليمية (المدارس، الجامعات) التي تعرضت للتخريب والدمار وإعادة تأهيل المؤسسات الاخرى التي طالتها الإهمال الحكومي بغية رفع معدلات الالتحاق بالمؤسسات التربوية والتعليمية كافة.

ب- تعميق الدراسات والبحوث المتعلقة بتأهيل المجتمع ودعم الاستقرار عبر دعم المراكز التخصصية او تغيير مناهج او ادخال مناهج جديدة تركز قيم المواطنة وثقافة التسامح والحوار للطلبة، وتعزز مشاعر المسؤولية ازاء الآخرين.

ج- ردم الفجوة المعرفية الناجمة عن فترة النزوح للطلاب عبر كشف البرامج التعليمية للطلبة والاستاذة لتعزيز مستوى الانجاز لاسيما فيما يخص برامج لتأهيل وتمكين الطلبة الذي تم استغلالهم من قبل التنظيمات المسلحة والارهابية.

د- الزام ادارة المحافظات المحررة بزيادة نسب التخصيصات للمشاريع التربوية والتعليمية لاسيما من التخصيصات المتحصلة من برامج تنمية الاقاليم، وكذلك تشجيع مساهمة القطاع الخاص لتلبية احتياجات السوق المحلية وفق الشروط القانونية والعلمية، فضلاً عن الزام مساهمة دواوين الاوقاف في تمويل مشاريع الابنية المتعلقة بالمؤسسات التعليمية.

٢- وسائل تمكين الشباب الاقتصادية، وأهمها^(٢٦):

أ- إلزام الجهات ذات العلاقة بالعمل على رسم الخطط وتنفيذ البرامج والسياسات الحكومية لتمكين الشباب اقتصادية عبر دعم برامج تستوعب الشباب في المديات المستقبلية بما يضمن ادوارهم الايجابية في التنمية البشرية.

ب- العمل على توافر بيئة مستجيبة للتحديات بعد النزاعات، وذلك من خلال تنفيذ مشاريع لبناء المجمعات السكنية الاقتصادية ذات كلف واطئة، والا هم من ذلك توزيعها وفق أقساط ميسرة وبعبدة الأمد مع إعطاء أولوية للنازحين العائدين الى مناطقهم.

ج- العمل على زيادة القروض المالية الممنوحة للشباب بفوائد ميسرة او بدون فوائد بغية إقامة مشاريع متوسطة او صغيرة لا سيما لشباب المناطق الريفية .

د- إعتداد برامج تشغيل العمالة بشكل مكثف لتوافر فرص عمل للشباب العائدين من مخيمات النزوح في المحافظات المحررة تأهيلهم وتدريبهم بما يضمن ربطهم بالمنظومة المجتمعية.

هـ- ينبغي العمل على تعزيز الحماية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل، وإصلاح نظام البطاقة التموينية وتحسين مفرداتها.



التمييز بين المواطنين على أساس الطائفة والمذهب والقومية.

و_ الإهتمام في عملية التنشئة الإجتماعية: بدءاً من الأسرة والمدرسة وصولاً للجامعة، وتلقين وتنقيف الشباب على قيم إجتماعية ثقافية ذات دلالات سياسية، تُفضي الى التزامه وإعتزازه بقيم أهمها (الوطن والمواطن والوطنية)، ومن ثم الدفاع عنها ضد المحاولات التي ترمي الى تفتيت هذه القيم.

ثانياً_ وسائل تمكين المرأة في مناطق ما بعد النزاع:

ظهر مفهوم تمكين المرأة (Empowerment Women's) في ثمانينيات القرن الماضي، واضحى من المفاهيم الخورية في الدراسات الاجتماعية، والذي افضى الى جعل مفاهيم التنمية ليست مجرد رعاية اجتماعية للنساء فحسب، وإنما يمكن المرأة من امتلاك عناصر القوة العلمية سواء الاقتصادية ام الاجتماعية، واعتمادهن على انفسهن في تحسين اوضاعهن المعيشية على نحو متواصل، اضافة الى تعزيز مشاركتهن في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهن (٢٨).

وقد تبنت عدد من المنظمات غير حكومية منها واخرى تابعة لمنظمة للأمم المتحدة مبدأ تمكين المرأة بعد مرحلة النزاعات كهدف رئيسي في برامجها، في حين استحدثت برنامج الامم المتحدة الانمائي حقل خاص بالسياسات العامة لتمكين المرأة عام ١٩٩٠ الذي يتضمن جدول اعمال للتمكين بهدف التغلب على شتى العقبات بعد النزاعات وحث الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني على اتخاذ الاجراءات اللازمة عبر استراتيجية تمثلت أهم اهدافها بما يأتي (٢٩):

و_ تفعيل دور القطاع الخاص في تعزيز وسائل التمكين الاقتصادية للشباب عبر انشاء حاضنات اعمال ومستلزمات بنائها للتخفيف من معدلات بطالة الشباب وفقره.

٣_ وسائل تمكين الشباب الثقافية، وأهمها ما يأتي (٢٧):

أ_ لا بد من توظيف الاعلام لا سيما شبه الحكومي منه للعمل على نشر ثقافة التسامح والتعايش المجتمعي لرفع مستوى الوعي بأهمية تلك المفاهيم وبما يعزز ثقافة التسامح والقبول بالآخر.

ب_ التوسع في انشاء النوادي الفكرية والرياضية في المناطق المحررة لما توفره من أهمية في تنمية وإيجاد وبناء قيادات شبابية منتجة ومبادرة بغية تشجيع وتعزيز مشاركة الشباب الفاعل في الحياة العامة.

ج_ ينبغي أن تتولى المؤسسة الدينية ورجالها ترسيخ ثقافة السلام والتسامح عبر الخطب الدينية والمحاضرات وتوضيح جوهر الدين الاسلامي الذي يعتمد على اللاعتنف في أداء رسالته، وذلك يؤدي الى إسقاط ادعاءات قادة الإرهاب لانهم وظفوا العامل الديني في تحقيق أهدافهم .

د_ تحصين الشباب العراقي بشكل عام وفي المناطق المحررة بشكل خاص من الأيديولوجيات الغريبة عن مجتمعنا الى تسعى الى الاختراق الفكري لأفراد المجتمع، وذلك عبر الحفاظ على أصالة الموروث الفكري للامة الاسلامية، والتواصل مع الثقافات الإنسانية المتنوعة وخلق منظومة ثقافية حوارية .

هـ_ ترسيخ مبدأ حقوق الانسان في المجتمع: عبر تطبيق قواعد العدالة الاجتماعية بين جميع شرائح المجتمع دون



ب. تفعيل قانون التعليم الإلزامي، وربط منح ورواتب الحماية الاجتماعية بالتحاق واستمرار الفتيات بالدراسة، وإتخاذ اجراءات قانونية تجاه العوائل التي تتلکأ في إرسال بناتهن للدراسة .

ج. تفعيل برامج محو الامية وخاصة في المناطق الريفية، ومن الممكن في هذه السياق ان يتم منح رواتب تشجيعية للنساء الملتحقات بهذه البرامج.

د. فتح مؤسسات تعليمية رديفة في مناطق التروح، وإعادة اعمار وتأهيل المؤسسات التعليمية عبر زيادة الانفاق الحكومي لإعادة تأهيل تلك المؤسسات في المناطق المحررة.

٢_ وسائل التمكين الاقتصادية والصحية^(٣١):

أ_ زيادة رواتب ومنح الرعاية الاجتماعية، وبما يتناسب مع إرتفاع أسعار جميع الخدمات وبدل الإيجارات في المناطق المحررة، ورفع المستوى الكمي والنوعي للمساعدات الاغاثية الحكومية وغير الحكومية.

ب_ تحسين مشاركة المرأة في سوق العمل: ويتم ذلك عبر تشجيعهن على المشاريع المتوسطة والصغيرة وتوافر قروض بدون فوائد، يرافقه زيادة فرص التدريب والتأهيل.

ج_ تفعيل قانون العمل العراقي رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ : اذ يتضمن هذه القانون في الفصل (١٠) إجراءات مهمة لحماية المرأة العراقية العاملة ودعم مشاركتها في القطاع الخاص.

د_ تحسين الخدمات الصحية الموجهة تجاه للنساء، عبر إعادة تأهيل المؤسسات الصحية كافة لاسيما مراكز

١_ تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية واستقلالها على قدم المساواة الى الموارد والاعمال.

٢_ تعزيز قدرة مؤسسات الحماية الاجتماعية للمرأة، وتوافر وسائل تمكين صحية.

٣_ ايجاد قوانين تحمي المرأة في القطاعات الحكومية والخاصة للقضاء على جميع اشكال التمييز في العمل والسوق.

٤_ توفير التدريب وسبل الوصول المعرفية والثقافية والتكنولوجيا وبخاصة للمرأة منخفضة الدخل.

وفي هذا الصدد، واجهت المرأة العراقية بشكل عام وفي المناطق التي تأثرت بالتراعات بعد العام ٢٠١٤ تحديات عديدة، تمثلت بالوضع السياسي الاجتماعي والاقتصادي المتمثل بالحروب وتدايعات الحصار الاقتصادي قبل عام ٢٠٠٣، والتراعات الداخلية ما بعد عام ٢٠٠٣ وصولاً الى ٢٠١٤ وما شهدتها مناطق واسعة من العراق احتلالاً من قبل التنظيمات الارهابية، الامر الذي أدى الى فقدان الامن الانساني، ناهيك عن تحديات خارجية علمية وتقنية واقتصادية ، وتلك تتطلب بذل مزيداً من الجهود بغية القضاء على مظاهر التمييز والعنف ضد المرأة من أجل إعادة دمجها في العملية التنموية، وفي عملية إعادة بناء السلام والاستقرار، ومشاركتها في هذه الجهود تأكيداً لدورها كفاعل، وليس كمجرد ضحية، والتي تتطلب وسائل أهمها:

١_ وسائل التمكين المعرفية^(٣٠):

أ. ضرورة القضاء على مفاهيم تكريس الصور النمطية لتغليب الرجل على المرأة في المراحل التعليمية جميعها.



توافر لهم مستلزمات اولوية عبر وسائل سياسية واقتصادية ثقافية اجتماعية.

٣_ التنمية المستدامة بعد مرحلة النزاع والاستقرار السياسي: وتتصل تلك الاهداف بتحقيق اهداف التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فضلاً عن تحقيق الامن المستدام لمنع اسباب النزاع من العودة مستقبلاً.

المراجع والهوامش:

١. معجم اللغة العربية المعاصر.
٢. القرآن الكريم ، سورة الكهف ، الآية الكريمة (٨٤).
٣. عادل محمد عبدالله، استراتيجية التمكين المتسلسل - مدخل البناء المتسلسل لقدرات المورد البشري المشارك في صناعة القرارات، ط١، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان_ الاردن ٢٠١٨ ، ص٤١.
٤. إقبال هاشم مطشر، التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية ، المجلد (١٥) ، العدد (٤٦) ج٢ ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، ٢٠١٩، ص٢١٢.
٥. عطية افندي، تمكين العاملين مدخل لتحسين والتطوير المستمر، ط١، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر_ القاهرة، 2003 ، ص٨٥.
٦. علي سكر عبود و زكي محم عباس، أثر التمكين التنظيمي في إدارة الأزمة، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (٩)، الاصدار (٢)، جامعة القادسية، ٢٠٠٧، ص ١١٧ وما بعدها.
٧. احمد يوسف عريقات، دور التمكين في ادارة الازمات في منظمات الاعمال، المؤتمر العلمي (٧)، كلية الاقتصاد ، جامعة الزرقاء ، الاردن، ٢٠١٠، ص١٢.
٨. رياض عبيد الزبيدي، "استراتيجيات التمكين النفسي لتعزيز الامن الفكري للشباب" ، مجلة العلوم النفسية ، العدد (٢٨) ج٢ ، مركز البحوث النفسية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق ، ٢٠١٨، ص١٢٠٣.

تنظيم الأسرة والطفل، المراكز الصحية الفرعية في المناطق.

٥_ تشكيل فرق متخصصة لمتابعة الأمراض النسائية والانتقالية بغية رفع المستوى الصحي للنساء للوقاية او المعالجة من والأوبئة الخطيرة، والتي قد سببتها المعيشة في مخيمات النزوح، ورفع مستوى الوعي بأهمية الكشف المبكر عن الامراض النسائية.

ختاماً، يعد رسم تنفيذ وسائل تمكينيه للشباب والمرأة في المناطق العراقية التي تأثرت بالنزاع بعد عام ٢٠١٤ من أهم عوامل تعزيز السلم والتعايش الأهلي بين مكونات المجتمع لدورها في انتشارهم الشباب والمرأة من واقعهم المرير وتخليصهم من ترسبات النزاعات، ولما توفره تلك الوسائل من عوامل تنعكس ايجابياً على التمكين السياسية عبر ايجاد شباب ونساء واعيات عبي الصعد الثقافية والاجتماعية والتي بدورها تؤدي الى ايجاد قيادات شبابية ونساء بمقدورهم التأثير الايجابي على افراد المجتمعات المأزومة، ومن ثم الى هدم الفجوة بين المجتمع والدولة، وعليه نستنتج مما سبق ان الوسائل التمكينية على الصعد كافة، من الممكن ان تؤدي ادواراً ايجابية في تحقيق الاستقرار السياسي العراقي عبر ما يأتي:

١_ منع النزاعات والاستقرار السياسي: وتتصل تلك المبادئ بوضع الشباب والمرأة في حالة ادراك لأسباب النزاعات الداخلية وظروف وديناميات الصراع عبر وسائل معرفية وثقافية، فضلاً عما تسببه تلك النزاعات من مخاطر على حياتهم على المدى المستقبلية.

٢_ انتهاء النزاع مباشرة والاستقرار السياسي: وتتصل تلك الاهداف بمرحلة ما بعد النزاع باعتبار الشباب والمرأة كجزء منها للنهوض بواقعهم عبر مرحلة انتقالية



المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات) ، وهي في الغالب التغيرات الاجتماعية التي تحدث دون ان يرافقها تطور في المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل الدولة ، في حين عرفه (د محمد عبد الرحمن حسن) بدلالة قابلية النظام السياسي ونجاحه في التعامل مع الأزمات التي يواجهها من عدمه، ويعرفه (جابر نعمة) بدلالة (المفهوم المعكوس المفردة الاستقرار السياسي)، أما (د نيفين مسعد عبد المنعم) فتري أن عدم الاستقرار السياسي بدلالة (زيادة شرعية النظام وفعاليته حتى وان اقترن بالعنف السياسي)، للمزيد ينظر: احمد فاضل جاسم، عدم الإستقرار المجتمعي في العراق دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية، مجلة السياسة والدولية، العدد (٢٥)، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤ الجامعة المستنصرية.

١٧. شيماء محي الدين محمود وإبراهيم احمد نصر الدين، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١.

١٨. هيب هيغل ، ازمة النزوح في العراق الأمن والحماية ، ط ١، مركز حقوق المواطن ، نيويورك، ٢٠١٧ ، ص ٢٧-٢٨.

١٩. Alpaslan Ozerdem, The Role of Youth in Peace building: Challenges and Opportunities, on this site, <https://www.oxfordresearchgroup.org.uk/>

٢٠. وزارة التخطيط العراقية ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ للسنوات ٢٠٢٢، ص ٢١٧.

٢١. هيلد سالفيسن وداغ نيلاندر ، حو سلام شامل: المرأة ونهج الجندر (في عملية السلام الكولومبية)، أوسلو، المركز النرويجي لحل النزاعات، ٢٠١٧ ، متاح على الرابط الآتي:

<https://noref.no/About-NOREF/News/New-report-women-and-the-gender-approach-in-the-Colombian-peace-process>.

٢٢. العين تغريد حكمت ، أثر النزاعات والحروب على المرأة من منظور تشريعي ، صحيفة الحوار المتمدن ، العدد (٥٤٤٢) ، ٢٠١٧ ، على الرابط الآتي:

<http://www.ahewar.org>

٢٣. محمد محي محم، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

٩. علي عبد محمد سعيد، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، قسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢ ، ص ١٦٨-١٦٩ .

١٠. وزارة التخطيط العراقية ، التقرير الوطني للتنمية البشرية، ٢٠٠٨ ، ص ٥٢.

١١. مجلة الوسيط، التمكين والتمكين السياسي... المفاهيم ، العدد (٢٣٧٥) ، البحرين ، ٢٠٠٩ ، متاح على الرابط الآتي:

<http://www.alwasatnews.com/news/41048.html>

١٢. غالينا لويومفا، سيكولوجية النزاع، ترجمة (نزار عيون السود)، اتحاد الكتاب العرب للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٧، ص ٧.

(*) ان اسباب عدة ومنها :

١_ الاسباب السياسية: وهي النزاعات بين الجماعات المكونة للكيان السياسي الواحد من أجل بسط النفوذ الاجتماعي والسياسي والتحكم بالسلطة والثروة.

٢_ الاسباب الاقتصادية: وهي تضارب المصالح الاقتصادية أو عدم المساواة في طريقة توزيع الموارد الاقتصادية .

٣_ الاسباب الاجتماعية والثقافية: وتتمثل غالباً في الاخفاق بإدارة التنوع الاجتماعي (الدين، اللغة، القيم) أو فرض الثقافة المهيمنة على الأخرى.

١٣. Kalevi j Holsti, (the state, war, and the state of war), Cambridge university press, Cambridge, 1996, p.26.

١٤. محمد محي محمد، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع (دراسة حالة العراق بعد عام ٢٠١٤) ، ط ١، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان ، ٢٠٢٠ ، ص ٥٨-٥٩.

١٥. القرآن الكريم ، سورة البقرة ، الآية الكريمة (٣٥).

١٦. شيماء محي الدين محمود وإبراهيم احمد نصر الدين، تداول السلطة والاستقرار السياسي (في افريقيا)، ط ١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ص ٥٠.

(*) يمكن تحديد مفهوم عدم الاستقرار السياسي وفق مؤشر واحد لذلك يعد مفهوم ذات طابع نسبي بسبب كثرة دلالاته، اذ يعرفه (صموئيل هنتنغتون) بدلالة عدم الاستقرار (يساوي



مؤسسة النبأ، ٢٠١٨، على الرابط الإلكتروني الآتي:

[/https://annabaa.org/arabic/studies](https://annabaa.org/arabic/studies)

٢٨. إقبال هاشم مطشر، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣-٢١٥.

٢٩. وثيقة منهاج بيجين، فصل المرأة والاقتصاد، برنامج الامم

المتحدة الانمائي، ١٩٩٠، ص ٨٠ - ٩٧، متاح على

الرابط الآتي: <http://maktabatmepi.org>

٣٠. نوري سعدون عبد الله، المتغيرات الاجتماعية وأثرها في المرأة

العراقية، مجلة دراسات اجتماعية، العدد (٣٦)، بيت الحكمة

بغداد، حزيران/٢٠١٦، ص ١٥٥.

٣١. نبيل جاسم محمد، السياسات الاجتماعية للنهوض بواقع المرأة

في المجتمعات المتأزمة، مجلة دراسات اجتماعية، العدد (٣٦)،

قسم الدراسات الاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد،

حزيران/٢٠١٦، ص ١٢٩.

٢٤. إقبال هاشم مطشر، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٦-٢١٨.

وكذلك، وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية

للسنوات ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص ٢١٤.

(*) في السياق ذاته، وجود ثلاث مدارس فكرية وضعت تفاسير مختلفة في اسباب معوقات ورسم أليات ووسائل تمكين الشباب والمرأة وكما يأتي:

١_ المدرسة المثالية: يرى مؤيدو المدرسة المثالية أنّ تحديات تمكين الشباب المرأة ما هي إلا نتائج لمعوقات اكبر في اطار المنظومة المجتمعية، فإذا ما أُريد تمكينهم بشكل فاعل في صناعة القرار ينبغي تطوير المؤسسات السياسية، وإصلاح البيئة المجتمعية المحيطة به.

٢_ المدرسة النفعية: يرى مؤيدو المدرسة النفعية بأن تحديات وسائل تمكين الشباب والمرأة غير مرتبطة بمشاكل المجتمع ككل، اذا ما أُريد تمكينهم حسب تلك المدرسة فينبغي العمل على توافر خدمات اولية موجهة نحو الشباب والمرأة وتتصل اغلبها بنشاطات ذات أبعاد اقتصادية ومعرفية.

٣_ المدرسة النخبوية: تتبنّى هذه المدرسة نهج التغيير الثقافي قبل التمكين، لذلك يرى مؤيدوها أنّ الشعوب تحتاج الى تنفض غبار الجهل والتخلف عنها، لان التغيير الثقافي يؤدي الى تحسين استخدام الحريات العامة المتاحة، ومن ثم تحسين استخدام الديمقراطية عبر وسائل سياسية ومعرفية .. ينظر: محمد كامل بطريق، منهاج خدمة المجتمع (نشأته، تطوره، اساليبه)، ط١ مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٥٨.

٢٥. ينظر بتصرف، الاعلان العربي لتمكين الشباب، جامعة الدول

العربية، ٢٠١٦، ص ٧٥.

٢٦. أمين قسول، التأمين الأصغر كآلية لتحقيق أول الأهداف للألفية

الثالثة (الحد من الفقر المدقع والجوع في البلدان النامية)،

مجلة بحوث إقتصادية، العدد (٧١)، الجمعية العربية للبحوث

الإقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية،

٢٠١٥، ص ١٣-١٤، وكذلك وزارة التخطيط العراقية،

خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤، ص ١٥٥.

٢٧. عبد العظيم جبر حافظ، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية

(حالة العراق)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم

الاجتماعية، (المجلد ٢١، الإصدار ٢١)، كلية الآداب، جامعة

واسط، ٢٠١٦، ص ٣٨٠-٣٨٢. وكذلك، محمد محي

محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٩. وكذلك، سليم كاطع

علي، دور الاعتدال والوسطية في تحقيق التعايش السلمي،

